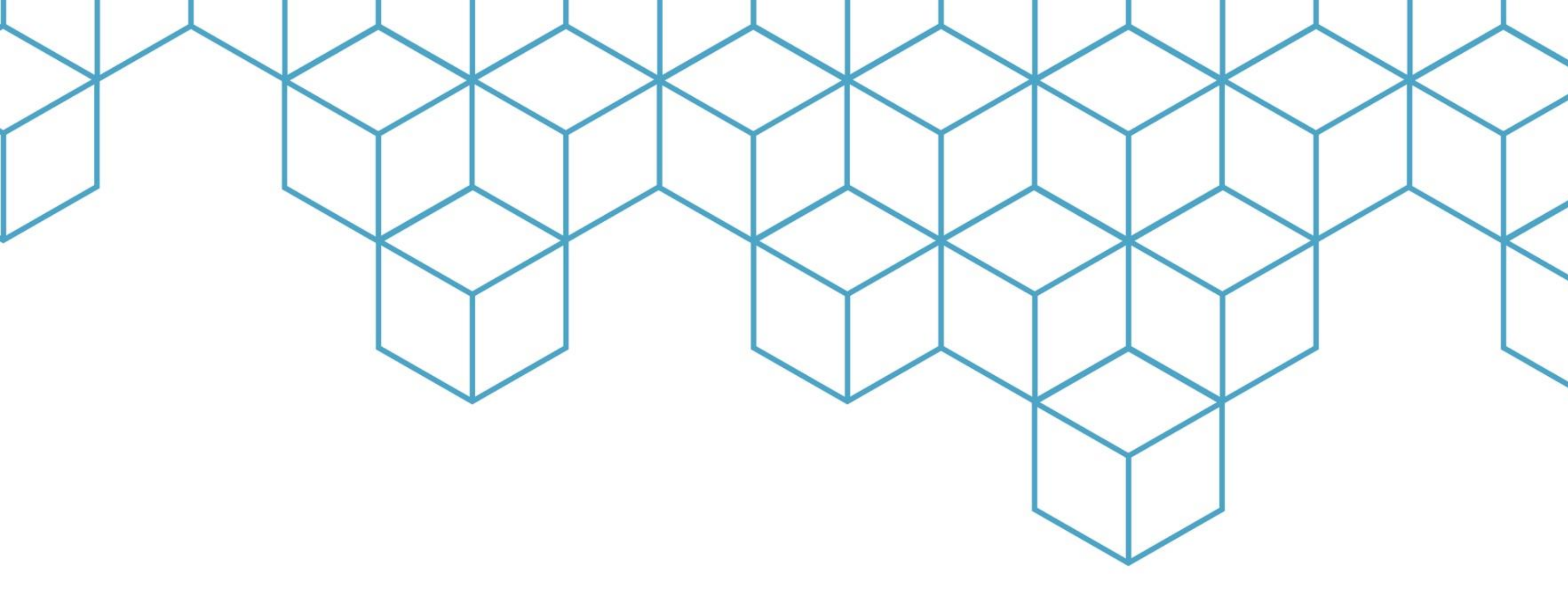
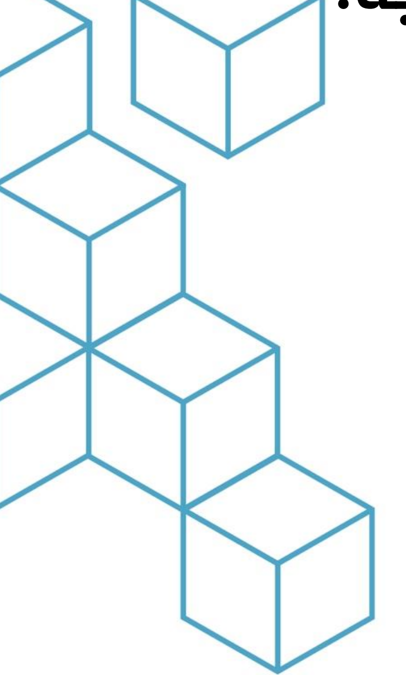


ورقة تحليلية

إعلان أديس أبابا لحل الأزمة السودانية: القضايا والمواقف والمآلات



محمد خليفة صديق*

15 يناير / كانون الثاني 2024



Tel: +974-44663454
jcforstudies@aljazeera.net
studies.aljazeera.net



اتفاق عبد الله حمدوك زعيم تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية ومحمد حمدان دقلو قائد قوات الدعم السريع 2 يناير 2024 بأديس أبابا (مواقع التواصل).

مقدمة

الاتفاق الموقع بين تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية "تقدم" بقيادة عبد الله حمدوك، رئيس الوزراء السوداني السابق، وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو، في الثاني من يناير/كانون الثاني 2024، بالعاصمة الإثيوبية، أديس أبابا، تحت مسمى "إعلان أديس أبابا لحل الأزمة السودانية" بدد حالة الجمود الساخن التي تكلل أزمة الحرب في السودان، لكنه حصد سخطًا عارمًا في ظل تصاعد دعوات المقاومة الشعبية السودانية لتمدد قوات الدعم السريع التي حاول الاتفاق إعطاءها شرعية محلية ودولية تبحث عنها؛ مما يعني أن فرص نجاح الاتفاق في إحداث اختراق متضائلة.

إعلان أديس أبابا: القضايا والمعالجات

حددت ديباجة الإعلان السياقات التي تم فيها بالاعتراف بفشل المحاولات السابقة لعكس مسار الثورة السودانية، ديسمبر/كانون الأول 2018، والأثر المدمر لحرب 15 أبريل/نيسان 2023 على الشعب السوداني؛ حيث أكد الإعلان ضرورة وجود "مشروع نهضوي وطني" لتوحيد الأمة ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والتأسيس للعملية السياسية التي تنمي الحرب وتؤسس للدولة السودانية، وأن

التواصل والحوار السياسي بين جميع القوى المدنية، المؤمنة بالتحول الديمقراطي، وقادة القوات العسكرية، المتقاتلة، أمرٌ لا مناص منه لإيقاف الحرب ومعالجة آثارها المدمرة، وتحقيق السلام، والعودة إلى مسار التحول الديمقراطي(1).

تضمن الاتفاق قضايا ذات صلة بوقف وإنهاء الحرب وبناء السلام المستدام وحماية المدنيين، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من الحرب، والتزامات من طرفي الاتفاق؛ حيث أبدت قوات الدعم السريع استعدادها لوقف عدائيات فوري غير مشروط عبر تفاوض مباشر مع القوات المسلحة، على أن يسعى تحالف "تقدم" بقيادة عبد الله حمدوك مع القوات المسلحة للالتزام بذات الإجراءات، وصولاً لاتفاق وقف عدائيات ملزم للطرفين برقابة وطنية وإقليمية ودولية تتحقق على الأرض، وإطلاق سراح 451 من أسرى الحرب والمحتجزين لدى الدعم السريع عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفتح ممرات آمنة في مناطق سيطرة الدعم لوصول المساعدات الإنسانية وتوفير الضمانات اللازمة لتيسير عمل منظمات العمل الإنساني وحماية العاملين في مجال الإغاثة، وتهيئة الأجواء لعودة المتأثرين بالحرب لمنازلهم في ولايات (الخرطوم، دارفور، كردفان، الجزيرة)، وذلك بتوفير الأمن عبر نشر قوات الشرطة في المناطق المدنية، وتشغيل المرافق الخدمية والإنتاجية.

ألزم الاتفاق الدعم السريع كذلك بالتعاون مع لجنة التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان في جنيف بما يضمن كشف الحقائق وإنصاف الضحايا ومحاسبة المنتهكين، وتشكيل إدارات مدنية بتوافق أهل المناطق المتأثرة بالحرب، تتولى مهمة ضمان عودة الحياة لطبيعتها وتوفير الاحتياجات الأساسية للمدنيين، ونص الاتفاق على تشكيل ثلاث لجان دون إشارة لمن يقوم بتشكيلها، وفي أي سياق ستقوم بمهامها، ومن سيمولها ويشرف عليها، وهي(2):

- لجنة لحماية المدنيين تقوم بمهمة مراقبة إجراءات عودة المدنيين لمنازلهم وتشغيل المرافق المدنية الخدمية والإنتاجية، وتعمل على تعبئة الموارد الداخلية والخارجية لتوفير الاحتياجات الإنسانية للمدنيين.
- لجنة لرصد كافة الانتهاكات في جميع أنحاء السودان وتحديد المسؤولين عن ارتكابها بما يضمن محاسبتهم.
- لجنة لكشف الحقائق حول من أشعل الحرب.

في حقل قضايا إنهاء الحرب وتأسيس الدولة السودانية نص الاتفاق على أن وقف وإنهاء الحرب وبناء السلام المستدام يجب أن يستند على وحدة السودان شعبًا وأرضًا، وسيادته على أرضه وموارده، وأن تقوم وحدة السودان على الاعتراف والاحترام للتنوع والتعدد، وأن تكون المواطنة المتساوية هي أساس الحقوق والواجبات الدستورية، وأن يكون الحكم في السودان فيدراليًا ومدنيًا وديمقراطيًا يختار فيه الشعب من يحكمه عبر انتخابات حرة ونزيهة وفي ظروف سياسية وأمنية ودستورية ملائمة.

اهتم الاتفاق بالمسألة الأمنية العسكرية لدورها المعروف في اندلاع الحرب الحالية؛ حيث دعا لتنفيذ برامج شاملة لإعادة بناء وتأسيس القطاع الأمني وفقًا للمعايير المتوافق عليها دوليًا، على أن تبدأ هذه البرامج بالتعاطي إيجابيًا مع المؤسسات الموجودة حاليًا، لتفضي للوصول الى جيش واحد مهني وقومي يعبّر عن كل السودانيين وفقًا لمعيار التعداد السكاني، ويخضع للسلطة المدنية ويدرك واجباته ومهامه وفقًا للدستور، من أجل وضع حد لظاهرة تعدد الجيوش (القوات المسلحة، الدعمالسريع، الحركات المسلحة، الميليشيات) خارج إطار الجيش المهني القومي الواحد. كما شدَّد الاتفاق على تفكيك تمكين نظام 30 يونيو/حزيران (نظام الرئيس الباسق البشير) فى مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية على حدٍّ سواء، وضمان خروج المنظومة الأمنية كاملة (القوات المسلحة والدعم السريع والشرطة وجهاز المخابرات) من النشاط السياسي والاقتصادي، وتعهد فصائلها كافة بمساندة عمليات الانتقال المدني الديمقراطي.

وفي حقل بناء الدولة السودانية دعا الاتفاق لإعادة بناء مؤسسات الدولة المدنية بما يضمن الكفاءة والمهنية والقومية وعدالة توزيع الفرص بين جميع أهل السودان وفقًا لمعيار التعداد السكاني، واعتماد مبدأ التمييز الإيجابي، وأن تكون الدولة غير منحازة تقف على مسافة واحدة من الأديان والهويات والثقافات، وتعترف بالتنوع والتعدد وتعبّر عن جميع مكوناتها بعدالة. ونص الاتفاق على الإصلاح السياسي وأهميته بما يضمن ديمقراطية المؤسسات المدنية كافة، خاصة السياسية، والعمل على استدامة واستقرار النظام الديمقراطي، وتوفير الضمانات المطلوبة لقيام حكومة لاستكمال مهام الانتقال والتأسيس الدستوري والسياسي والإصلاح الإداري والمالي والاقتصادي، وإزالة آثار وإعادة بناء ما دمرته الحرب، وإطلاق عملية شاملة للعدالة الانتقالية، تكشف الجرائم وتنصف الضحايا وتجبر الضرر وتحاسب المنتهكين بما يضمن عدم الإفلات من العقاب، وتصميم حملة لمكافحة خطابات الكراهية وتحقيق التعافي الوطني.

ردود الأفعال على إعلان أديس أبابا: بين الاتفاق والاختلاف

أول رد فعل رسمي من الحكومة السودانية تجاه الاتفاق كان من مالك عقار، نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي، الذي وصفه بأنه "اتفاق بين شركاء"، ووصف تحالف "تقدم" بأنه يمثل الحاضنة السياسية المعروفة للدعم السريع، وهم داعمون لتمرده، وقال: "لا علم لي بلقاء بين "تقدم" والحكومة السودانية، ولا أدري ما هي "تقدم"؟ وهل هي جسم سياسي؟ لا أعلم(3).

ورفض الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي وقائد الجيش، الاتفاق، وتأسَّف لتأييد بعض السياسيين لقائد الدعم السريع "بالتطبيل والتصفيق"، بينما تقتل قواته أهلهم وتنتهك أعراضهم، وتنهب ممتلكاتهم، برغم أنه قال: لا نمانع من الحوار مع تلك القوى السياسية، شريطة أن يكون داخل السودان(4).

وعلى غير المتوقع تجاه اتفاق يقول موقِّعوه: إن مراميه الأساسية هي إنهاء الحرب الدائرة حاليًّا في السودان، وفتح الطريق أمام الحل السياسي المتفاوض عليه؛ جُوبه الاتفاق بنقد يتزايد يومًا بعد يوم، من كثير من القوى المؤثرة والناشطة في الملف السوداني، وبدلاً من أن يكون الاتفاق لبنة في بنيان الحل السياسي للمشكل السوداني، تحول إلى مشعل لحالة الاستقطاب الحادة السائدة أصلاً في الأزمة السودانية، ومُزكٍّ للتباين في الأوساط السياسية والمدنية بين مؤيد ومعارض ومشكِّك في مرامي الاتفاق.

وبرزت أصوات معارضة للاتفاق فور توقيعه باعتباره اتفاقًا سياسيًّا يعزز محاولات قوات الدعم السريع للحصول على ظهير سياسي يضمن بقاءها في السلطة، واستهدفت الانتقادات القوى المدنية لتجاهلها الانتهاكات الجسيمة للدعم السريع في كل المناطق التي وصل إليها، وعدم تحديد الاتفاق مسؤولية الدعم السريع المباشرة عن التطهير العرقي وعمليات النهب الواسعة للبنوك وممتلكات المواطنين وحوادث الاغتصاب وتدمير البنية التحتية للدولة السودانية.

مؤيدو الاتفاق

يرى مؤيدو الاتفاق أنه يمكن أن يكون خارطة طريق شاملة لا تعالج المخاوف الإنسانية المباشرة وتوقف الحرب وتحدد مبادئ إعادة بناء الدولة السودانية فحسب، بل تؤكد أيضًا على المساءلة والعدالة والمشاركة النشطة للمدنيين.

وفي سياق التأييد للاتفاق وصفه البعض بأنه "دواء مر" لأنه لن يجدي البحث عن سلام واتفاق دون الجلوس مع قائد الدعم السريع، وأن يُنتزع منه التزام قوي بوقف العمليات العسكرية وإنهاء المد غير المتناهي من الانتهاكات.

ورأى مراقبون أن من ايجابيات الاتفاق أنه لم يغفل مبدأ المسؤولية عن الآلاف من القتلى وضحايا الانتهاكات ونهب الممتلكات؛ حيث نص الاتفاق على أن "كل طرف قام بانتهاك القانون يتحمل مسؤوليته، وكل من ارتكب جريمة يقدم لمحاكمة".

وأيدت الجبهة الثورية السودانية الاتفاق ورحبت به واعتبرته خطوة مهمة لعملية إحلال السلام في السودان من أجل إنهاء معاناة الشعب السوداني ووقف التدمير والخراب الذي أصاب جميع مناحي الحياة، ودعت قيادة القوات المسلحة للاستجابة لدعوة "تقدم" للتباحث والتشاور والاتفاق علي القضايا التي توصل الي وقف الحرب وإعادة حياة المواطنين الي طبيعتها و إطلاق عملية سياسية تفضي إلى إنتاج مشروع وطني نهضوي يسهم في بناء دولة حديثة تنعم بالأمن والاستقرار(5).

ورحب الحزب الشيوعي السوداني على لسان المتحدث الرسمي للحزب، فتحي فضل، مبدئيًّا بالاتفاق باعتباره جهدًا ومحاولة لوقف الحرب، وتعبِّر عن الموقف المبدئي للحزب من قضايا الجماهير والحق في الحياة ووقف كارثة ما زالت تحصد أرواح المواطنين، مشددًا على مبدأ عدم الإفلات من العقاب، والاعتراف بدور قوى الداخل خاصة لجان المقاومة، وبناء جبهة مدنية من الداخل، وعدم الثقة في اتفاقيات الخارج، وأضاف: "رغم عدم توافر معلومات لدينا حول اللقاء والمباحثات التي تمت بين "تقدم" وقيادة الدعم السريع، والنتائج التي توصلت إليها، فإن الحزب الشيوعي يرحب بشكل عام، بأي جهود في هذا المجال"(6).

واعتبر رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، ياسر سعيد عرمان، وهو قيادي في "تقدم"، اجتماع أديس أبابا والإعلان الذي تمخض عنه بأنه الأول والأشمل والأوسع بين قوى سياسية ومدنية سودانية وقائد الدعم السريع، وأنه بداية لتراجع خطاب البندقية وسيادة حوار السياسة في مربع السلام وضد الحرب، مشددًا على ضرورة مشاركة قوى الثورة المدنية وحكومتها المنقلب عليها. ودعا عرمان قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، لأن يتوجه للحوار في جيبوتي مع قائد الدعم السريع بذهن صاف وعزيمة أكيدة؛ فالقوات المسلحة تحتاج للحوار اليوم أكثر من أي وقت مضى وكذلك بلادنا وشعبنا، وأن الحوار فرصة لبناء وطن جديد وبناء قوات مسلحة مليئة بالمهنية وخالية من السياسة(7).

منتقدو الاتفاق

وُجِّهت انتقادات كثيرة للاتفاق منها أنه لم يضع أولوية لوقف إطلاق النار وإنهاء الحرب دون شروط مسبقة، ولم يذكر وسيلته لوقف الحرب، واستخدم لغة دبلوماسية "وقف العدائيات" لا تمثل المتضررين بالحرب، وتعامل مع "تقدم" على أنها تنوب عن القوى المدنية في السودان، وهذا مناف للواقع، وعكس رغبتها في تسوية سياسية تستعيد المشهد السياسي لصالحها. كما أغفل الاتفاق وجوب خروج الدعم السريع من منازل المواطنين والأعيان المدنية، وأعطاه شرعية داخل السودان، وسعى لإكسابه شرعية دولية ليعود قائده فاعلاً في الساحة السياسية، وليس بصفته أحد مجرمي الحرب.

ورفضت حركة المقاومة الشعبية لإسناد القوات المسلحة "قوس" اتفاق أديس أبابا، وقالت: إنه الذي كشف حجم التآمر على الوطن ومقدراته، وجددت دعوتها للسودانيين للمضي في طريق المقاومة الشعبية المسلحة خيارًا أوحد للشعب حتى تحرير الوطن، ودعت رئيس المجلس السيادي لاغتنام فرصة التفاف كل الشعب حول القوات المسلحة لتسريع خطى الإصلاح السياسي الشامل الذي لايستثني أحدًا ويحقق الوحدة ويقطع الطريق على المستفيدين من تعطل العملية السياسية بالداخل وغياب الرؤية الوطنية لبناء التحالف الوطني الأكبر الداعم للقوات المسلحة(8) .

ووصفت الحركة الإسلامية السودانية الاتفاق بأنه لا يريد سلامًا ولا يطلب مخرجًا لأزمة البلاد، ويحاول تقنين حالة انفصال البلاد وعزلتها عن شعبها، وأن الحرب الدائرة حاليًّا هي امتداد لمخطط أعدَّ له قائد الدعم السريع. كما أعلنت وقوفها مع المقاومة الشعبية المسلحة لاستئصال ما وصفته بالسرطان المنتشر(9).

أما قائد "حركة تحرير السودان" حاكم إقليم دارفور، مني أركو مناوي، الذي أعلن أخيرًا وقوفه إلى جانب الجيش والقتال معه، فقد وصف اجتماعات أديس أبابا بأنها "انتهت بلا جديد"، وقال في تغريدة على منصة "إكس": فقط تم تحديد لجنة من عدد من "القحاته" -يقصد تحالف التغيير- واثنين من "الدعم السريع" بغرض تفكيك "حركة تحرير السودان" التي يقودها، ولخلق ضغط عليه لينضم للمجموعة(10).

ووصف القيادي بقوى الحرية والتغيير-الكتلة الديمقراطية، مبارك أردول، الاتفاق بأنه يمهد لتطبيق النموذج الليبي في السودان؛ حيث منح قوات الدعم السريع الغطاء السياسي، والذي سيتحول إلى غطاء دستوري عبر اللجان التي وردت في الاتفاق، والحكومة التي ستُشكل حكومة وفق الفقرة الخامسة في الجزء الأول من

الاتفاق التي تنص على "تشكيل إدارات مدنية" بتوافق أهل المناطق المتأثرة بالحرب، تتولى مهمة إعادة الحياة لطبيعتها.

حيث يرى أردول أن سيطرة الدعم السريع ظلت طيلة الفترة السابقة على الأرض بلا معنى حتى وجدت عبر هذا الاتفاق ما كانت تبحث عنه، ويتكامل ذلك مع التصريحات السابقة لأحد أعضاء السيادي بأنهم يخططون لعقد جلسة لمجلس السيادة في مكان ما.

وتساءل رئيس حزب "بناء السودان"، وائل عمر، عن الأساس الأخلاقي الذي جعل التحاور والتفاوض مع الدعم السريع ممكنين بعد ارتكابه جرائم ترقى إلى التطهير العرقي وتهجيره نحو 7 ملايين سوداني، علاوة على عمليات النهب والسرقة للأموال ولمئات الآلاف من المنازل والسيارات، وأكد دعم حزبه للجيش في تصديه للتمرد من منطلق الإيمان بأن التغيير الإصلاحي يتم بتقوية مؤسسات الدولة وزيادة حوكمتها، وليس إضعافها ولا مهاجمتها ولا إسقاطها.

كما أثار اتفاق أديس أبابا مجموعة من التساؤلات والمخاوف، منها: تعامل الحكومة السودانية مع تداعيات الاتفاق: وهل ستتخذ موقفًا واضحًا نهائيًّا هذه المرة؟ وهل يمكن أن يكون الاتفاق خطوة مهمة نحو إنهاء الصراع في السودان وإرساء مسار التحول الديمقراطي؟ وهل "تقدم" هي الوجه الآخر لـ"قحت" (قوى إعلان الحرية والتغيير)؟ ومدى ارتباط منصة "تقدم" بمصالح قوى إقليمية ودولية معينة، ولماذا ظهر قائد الدعم السريع بعد إسقاط الدعم السريع لولاية الجزيرة؟ وهل يبحث حقيقة عن السلام أم يسعى لإعادة تسويق نفسه لدول "إيغاد" وقيادة الاتحاد الإفريقي، وللمجتمع الدولي بشكل عام، باعتباره "رجل دولة"؟(11)، وهل سيسحب اتفاق أديس أبابا البساط من جهود "إيغاد" ومنبر جدة التفاوضي، أم سيفترع طريقًا ثالثًا لحل الأزمة عبر عقد اللقاء المباشر المزمع في جيبوتي بين قيادة القوات المسلحة والدعم السريع؟

يبدو أن التسارع في الأحداث في الساحة السودانية قد يصعِّب عقد لقاء جيبوتي بين قائدي الجيش والدعم السريع؛ حيث اشترط بيان صادر عن "الخارجية السودانية" تنفيذ "الدعم السريع" التزاماته في "إعلان جدة الإنساني"، المتمثلة في إخلاء منازل المواطنين والأعيان المدنية، قبل عقد أي لقاء. كما أن اجتماع أديس أبابا زاد الحساسيات بشأن لقاء جيبوتي؛ حيث إن مؤسسة الجيش ترى أن قائد الدعم السريع استقوى بالقوى المدنية ضدها، وبذلك ربما لا تسمح لقائدها بلقاء خصمه، كما يواجه قائد الجيش ضغوطًا قوية من حلفائه

والمقاومة الشعبية المتصاعدة، الذين يرفضون لقاء الرجلين ويتمسكون، بالحسم العسكري للمعركة مع الدعم السريع(12).

سيناريوهات المستقبل

حالة الجدل المتطاولة التي نجمت عن الأوضاع الحالية التي يشهدها السودان بعد توقيع اتفاق أديس أبابا، والتباينات الكبيرة في مواقف أطراف النزاع المختلفة يمكن أن تسلم البلاد إلى واحد أو أكثر من هذه السيناريوهات الخمسة:

السيناريو الأول: دخول المقاومة الشعبية للسودانيين كمتغير جديد في ساحة الحرب الدائرة، وانتظام الشعب السوداني في كتائب لمقاومة تمدد الدعم السريع وإسناد الجيش في الولايات التي لم يهاجمها الدعم السريع، وبعد تعهد البرهان بتسليحها، سيفضي لأحد احتمالين:

- إضعاف تمدد قوات الدعم السريع ومحاصرتها، وربما هزيمتها في وقت لاحق، مع تزايد زخم المقاومة الشعبية وارتفاع وتيرتها، وتوسع حالة الحشد والاستنفار لكل مواطن ومواطنة قادر على حمل السلاح، مما سيخلق واقعًا جديدًا، يقطع الطريق أمام طموحات الدعم السريع في التوسع في إسقاط المزيد من المدن، وبالتالي يضعف حظوظ اتفاق أديس أبابا في الصمود والضغط على الجيش السوداني في قبول شروط الدعم السريع في التفاوض وفرض أجندته في الحضور السياسي في مستقبل السودان.
- الاحتمال الثاني أن يؤدي إقحام المقاومة الشعبية في القتال إلى فوضى عارمة وزيادة كبيرة في التكلفة البشرية والمادية للحرب واستطالة أمدها، وتكرار السيناريو الليبي أو مواجهة شبح الحرب الشاملة وليست فقط الأهلية.

السيناريو الثاني: ازدياد حالة الاستقطاب الحادة الجارية الآن في البلاد، على ضوء الرفض الآخذ في الاتساع لاتفاق أديس أبابا، وبالتالي استمرار الحرب بلا أفق واضح لإنهائها في وقت قريب.

السيناريو الثالث: أن يفلح اتفاق أديس أبابا في حصد المزيد من المؤيدين من الأحزاب والقوى السودانية، بما يمنحه قوة ليكون خطوة لوضع أسس لإنهاء الحرب، وأن تنجح الجهات الداعمة لقوات الدعم السريع وقائدها في إعادة تسويقه وتدويره داخليًّا وخارجيًّا، ليقبل السودانيون عودته على ضوء اجتماعات "إيغاد" بين

الجيش والدعم السريع في جيبوتي، ليعود للمعادلة السياسية في البلاد، وهو سيناريو صعب التحقق، ويعني إعادة العجلة إلى الوراء لكي يكون للدعم السريع مستقبل في السودان؛ حيث تريد "تقدم" الاحتفاظ به كبطاقة ضغط لضمان وجودها في أي معادلة سياسية مستقبلية في السودان، وتكون هي الحاضنة السياسية له.

السيناريو الرابع: نجاح أي من المبادرات المطروحة في الساحة في إحداث اختراق ما، عبر وساطة دولية وإقليمية فاعلة وضاغطة تستطيع أن تؤثر على طرفي الصراع وتدفعهما للجلوس على مائدة التفاوض، وصولاً إلى حوار سوداني-سوداني جامع لا يستثني أحدًا ولا يهيمن عليه أحد، يفضي إلى حالة من التوافق تنهي الحرب، وتمهد لتشكيل حكومة انتقالية تعمل على إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وتوصل البلاد إلى استقرار نسبي يُمكِّن من عقد انتخابات بنهاية الفترة الانتقالية.

*** محمد خليفة صديق**

أستاذ العلوم السياسية وباحث بمركز الدراسات الإفريقية.

مراجع

(1)نص «إعلان أديس أبابا» الموقع بين «تقدم» والدعم السريع، صحيفة التغيير الإلكترونية، 2 يناير/كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 7 يناير/كانون الثاني 2024)، .https://shorturl.at/ciPQ8

(2)المرجع السابق.

(3)عقار: إعلان أديس ابابا اتفاق بين شركاء، راديو دبنقا، 3 فبراير/شباط 2024، (تاريخ الدخول: 8 يناير/كانون الثاني 2024)، https://shorturl.at/jnoF5

(4)النور أحمد النور، هل تدفع ملابسات البرهان و"حميدتي" السودان إلى المجهول؟، 6 يناير/كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 8 يناير/كانون الثاني 2024)، https://shorturl.at/hloDO

(5)الجبهة الثورية ترحب بإعلان أديس ابابا، 3 يناير/كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 5 يناير/كانون الثاني 2024)، https://shorturl.at/yzJM3

(6)أحمد يونس، كيف استقبلت القوى السياسية السودانية "إعلان أديس أبابا"؟، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 16472، 3 يناير/كانون الثاني 2024، ص 8.

(7)ياسر عرمان، اجتماع أديس أبابا… خطوة نحو تراجع البندقية وتقدم السياسة، سودان تريبيون، 2 يناير/كانون الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 9 يناير/كانون الثاني 2014)، https://sudantribune.net/article280887

(8)(قوس) ترفض اتفاق أديس أبابا وتصف الموقعين عليه بالعملاء وأعداء الشعب، صحيفة كواليس الإلكترونية، 3 يناير/كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 9 يناير/كانون الثاني 2024)، https://kwalies.sd/archives/33217

(9)تصريح صحفي حول إعلان أديس أبابا وتصريحات المتهالك حميدتي، صفحة الحركة الإسلامية السودانية على فيس بوك، 3 يناير/كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 8 يناير/كانون الثاني 2024):
https://www.facebook.com/Sudan.MO.IS?locale=be_BY

(10)صفحة مني آركو مناوي على منصة "إكس"، نشر بتاريخ 2 يناير 2024، (تاريخ الدخول: 9 يناير/كانون الثاني 2024)، https://twitter.com/ArkoMinawi/status/1742265124319031719

(11) حمدي عبد الرحمن حسن، وساطة أم شراكة؟ إعلان أديس أبابا وتبعات لقاء حميدتي وحمدوك، 4 يناير/كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 8 يناير/كانون الثاني 2024)، https://acpss.ahram.org.eg/News/21087.aspx

انتهى